



تقرير حوكمة الشركات

المقيدة بالبورصة

بيانات عن الشركة

الشركة المصرية للاتصالات	اسم الشركة
غرض الشركة هو: إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الاتصالات لنقل وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها، وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: 1. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. 2. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشاركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. 3. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على ساعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. 4. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطاً شبيهاً أو مماثلاً لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. 5. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تملكها. 6. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكماياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. 7. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. 8. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.	غرض الشركة
٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	المدة المحددة للشركة
القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القانون الخاضع له الشركة
١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	آخر رأس مال مخصص به
١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	آخر رأس مال مدفوع
٣٩٣ لسنة ١٩٩٩	اسم مسئول الاتصال
وائل حنفى محمود	عنوان المركز الرئيسي
الكيلو ٢٨ - طريق مصر إسكندرية الصحراوي - القرية الذكية - BV	أرقام التليفونات
٢-٣١٣١٥٧٧١	الموقع الإلكتروني
أرقام الفاكس ٢-٣١٣١٦١١٥	البريد الإلكتروني
https://ir.te.eg	
investor.relations@te.eg	



الجمعية العامة للمساهمين

تقوم الشركة بالدعوة للجمعية العامة السنوية في المواعيد القانونية المحددة وفقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقواعد القيد واستمرار القيد والشطب للبورصة المصرية، وتقوم الشركة بنشر دعوة الجمعية العامة بجريدتين واسعتين الانتشار كما تقوم بوضع الدعوة على الموقع الإلكتروني الخاص بها وتفصح عنها للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية، كما تقوم الشركة بالإفصاح عن قرارات الجمعية العامة بعد إنتهاؤها للجهات سالفة الذكر ووضعاها على الموقع الإلكتروني للشركة.

هيكل الملكية

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
الدولة	الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠%
الإجمالي	الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠%

مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

م	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان	غير تنفيذي رئيس مجلس الإدارة	١,٠٦٠	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٢	المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	تنفيذي العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي	٥١٩	٢٠١٩/١/٣١	الدولة
٣	اللواء أ.ح/ هاني محمود سيد منصور	غير تنفيذي		٢٠٢١/١٢/٢٨	الدولة
٤	المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	تنفيذي نائب أول الرئيس التنفيذي للشئون المالية		٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٥	المهندس / محمد نصر الدين محمد علي	غير تنفيذي		٢٠٢٠/٧/١٥	الدولة
٦	المهندس / طارق محمد محيي الدين أبو علم	غير تنفيذي		٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
٧	المهندس / طارق محمد صلاح الدين طنطاوي	غير تنفيذي	٣٩٤٠	٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة
٨	الاستاذ / هاني احمد مجدي السمرة	غير تنفيذي		٢٠٢٢/١٠/١٩	الدولة
٩	الأستاذ / محمد حنفى عبد المنعم عبدالحميد	ممثّل العاملين	٣٧٦	٢٠٢٢/١١/١٣	نقابة
١٠	الأستاذة / لبنى محمد هلال عبد القادر خليل	غير تنفيذي	١,٠٥٦٠	٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل
١١	الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	غير تنفيذي		٢٠١٧/٣/٢٨ ٢٠٢١/٣/٢٨	الدولة مستقل
١٢	الأستاذ / أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	غير تنفيذي	٢٤٣	٢٠١١/٨/١٦	مستقل
١٣	الأستاذ / محمد سعيد محمد سلطان	غير تنفيذي		٢٠١٩/٣/٢٧	مستقل



السيرة الذاتية للسادة أعضاء مجلس إدارة عام ٢٠٢٢

ماجد عثمان

"رئيس مجلس الإدارة"

تولى الدكتور عثمان منصب رئيس مجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلاً عن الحكومة.

الدكتور عثمان شغل مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" واستاذ الإحصاء، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. شغل منصب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١١ في حكومة تسير الأعمال التي شكلت بعد ثورة ٢٥ يناير، كما شغل منصب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١١ ومديراً للمركز الديموغرافي بالقاهرة عام ٢٠٠٤.

الدكتور عثمان هو عضو المجلس القومي للمرأة ونائب رئيس اتحاد الإحصائيين العرب والرئيس المؤسس للشبكة العربية لمراكز استطلاعات الرأي العام وعضو بالمجمع العلمي المصري وعضو مجلس إدارة معهد التخطيط القومي وعضو مجلس أمناء الجامعة الفرنسية وعضو مجلس أمناء كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية ونائب رئيس مجلس أمناء جمعية تكاتف.

قام بالإشراف على تنفيذ عدد كبير من استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية منها المسح العالمي للقيم بمصر ومسح مدركات الفساد في مصر. كما قام بأول استطلاعات للرأي العام لتقييم أداء رئيس الجمهورية وأول استطلاعات للرأي لما بعد التصويت، كما شارك في تأسيس المرصد المصري للمرأة المصرية. واهتماماته البحثية تشمل تصميم المؤشرات التنموية والتنمية المستدامة والحكومة والدراسات السكانية والدراسات المستقبلية. وشارك في إعداد رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكان مسئولاً عن إعداد استراتيجية السكان واستراتيجية الطفولة واستراتيجية تمكين المرأة.

حصل دكتور عثمان على الماجستير والدكتوراه من جامعة كيس في الولايات المتحدة.

المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله

"العضو المنتدب والرئيس التنفيذي"

تولى المهندس عادل حامد منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات في يناير ٢٠١٩ بعد تعيينه في مجلس إدارة الشركة كممثل للحكومة.

وقد وضع حامد رؤية استراتيجية للشركة المصرية للاتصالات قائمة على مفهوم "الهرم الرقمي" المكون من خمس مراحل قاعدتها البنية التحتية للكوابل الدولية، مروراً بتطوير شبكات الاتصالات ومراكز البيانات والمنصات والحوسبة السحابية، وصولاً إلى مرحلة الحلول والتطبيقات وقد أسفر تطبيق هذه الرؤية عن تحقيق العديد من الإنجازات على كافة الأصعدة، بالإضافة إلى تبني العديد من المبادرات والمشروعات ضمن استراتيجية "مصر الرقمية" والتي تستهدف تحويل مصر لمجتمع رقمي وبناء اقتصاد رقمي قوي تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

كما أشرف حامد على وضع وتنفيذ خطة عمل متكاملة لتطوير البنية التحتية للاتصالات على مستوى الجمهورية، من خلال تطوير وتوسيع كافة محاور الشبكة والتي أسفرت عن رفع متوسط سرعة الإنترنت الثابت بجمهورية مصر العربية وساهمت في تغيير شكل وأليات سوق الإنترنت الثابت في مصر وإتاحة منتجات أكثر للعملاء وتوحيجا لهذه الجهود صعدت مصر للمركز الأول أفريقيا في متوسط سرعة الإنترنت الثابت طبقاً لمؤشر شركة «أوكلا» العالمية. كما ساهم في تعزيز مكانة الشركة في سوق الهاتف المحمول في مصر من خلال التوسع في نشر أبراج المحمول وزيادة الحيز الترددي وإبرام اتفاقيات التجوال المحلي بالإضافة لطرح العديد من الخدمات والمنتجات التي تستهدف شرائح عديدة من عملاء الأفراد والمؤسسات مما ساهم في توسيع قاعدة عملاء المحمول في زمن قياسي.



كما قام حامد بتبني استراتيجية تهدف إلى تعزيز تحول مصر إلى أفضل محور حركة بيانات رقمي في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا حيث أبرمت الشركة العديد من اتفاقيات إنزال وعبور مع كبرى تحالفات الكوابل البحرية والشركات العالمية في مجال تقديم الخدمات والحلول الرقمية المتكاملة والمبتكرة وكبار مقدمي المنصات الرقمية العالميين، كما قامت الشركة بالتوسع في بناء وتشغيل مراكز البيانات بأسس ومعايير دولية معتمدة. بالإضافة إلى مساهمة الشركة في تعزيز استراتيجية الدولة المصرية نحو توطيد علاقاتها الدولية مع دول الجوار.

وتكليلاً لجهود حامد كرئيس تنفيذي للشركة المصرية للاتصالات اختارت مجلة فوربس الشرق الأوسط حامد ضمن قائمتها السنوية لأقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط عن كل من عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، بالإضافة لتواجد الشركة المصرية للاتصالات ضمن قائمة أقوى ١٠٠ شركة في الشرق الأوسط لأربعة أعوام متتالية ٢٠١٩-٢٠٢٢، حيث تصدرت ترتيب شركات الاتصالات في مصر، وحلت ثالثاً في ترتيب أقوى ٥٠ شركة في مصر لعام ٢٠٢٢.

هذا وقد التحق حامد بالعمل في الشركة المصرية للاتصالات عام ١٩٩٩ حيث عمل مهندساً لتشغيل وصيانة السنترالات والشبكات وتدرج في العديد من المناصب وصولاً لمنصب مدير عام المتابعة والدعم الفني بناية الدولي والمشغلين عام ٢٠٠٨، ثم تولى منصب رئيس قطاع تشغيل وصيانة الدولي عام ٢٠١٣، وانتقل بعدها للعمل كرئيس لقطاع المشغلين في عام ٢٠١٤، ثم رئيساً لوحدة أعمال المشغلين في عام ٢٠١٥، ورئيساً لقطاعات شئون المشغلين في إبريل ٢٠١٧، ثم تولى منصب نائب الرئيس التنفيذي لشئون الدولي والمشغلين في أغسطس ٢٠١٧ حيث تضمن نطاق عمله التسويق التجاري وتطوير استراتيجيات وتنفيذ أعمال الشركة المصرية للاتصالات في مجال وحدات أعمال خدمات الجملة للمشغلين المحليين والدوليين.

المهندس عادل حامد حاصل على بكالوريوس في هندسة الاتصالات والالكترونيات من جامعة حلوان.

اللواء أركان حرب/ هاني محمود سيد منصور "عضو مجلس الإدارة"

تولى اللواء أركان حرب/ هاني محمود منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في ديسمبر ٢٠٢١، ممثلاً عن الحكومة.

يشغل اللواء منصور منصب رئيس أركان سلاح الإشارة المصري في القوات المسلحة المصرية.

محمد شمروخ "عضو مجلس الإدارة"

تولى المهندس شمروخ منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٦، ممثلاً عن الحكومة.

المهندس شمروخ من الأعضاء ذوي الخبرة في الإدارة التنفيذية للمصرية للاتصالات ولديه من الخبرة أكثر من ٢٠ عاماً في العديد من المجالات داخل الشركة الفنية والتشغيلية والشئون الاستراتيجية والمالية، حيث بدأ حياته العملية بالشركة كمهندس شبكات عام ٢٠٠٢ وأصبح مدير عام للتشغيل في ٢٠٠٧ ومن ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ كرئيس قطاع للشئون الاستراتيجية وكرئيس للقطاعات المالية في ٢٠١٣ وقد تولى منصب النائب الأول للرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية عام ٢٠١٧.



بصفته عضواً أساسياً في مجلس الإدارة يقوم شمروخ بدور لا غنى عنه في وضع وتعزيز الاستراتيجية المالية للشركة لتتكيف مع التحول الكامل للشركة حيث أصبحت المصرية للاتصالات من الشركات ذات القيمة والجودة فضلاً عن توسعها المستمر على مستوى جميع الأصعدة.

ساهم شمروخ بدور أساسي في تعظيم الاستفادة من (١) الأصول الاستثمارية لدى الشركة وتأمين العوائد المستقبلية الناتجة منها، (٢) إعادة هيكلة وتطوير العمليات المالية لتصبح أكثر مرونة لتتواءم مع عمليات التطوير المستمرة إضافة إلى تحسين هيكل رأس مال الشركة لتحقيق المرونة المالية والقدرة على مواجهة التحديات المالية، (٣) كما ساهم في تطوير العمليات التشغيلية لدعم وتوفير تكلفة التشغيل مما يساهم في مبادرات ترشيد التكاليف، (٤) كما يعد شمروخ الداعم الرئيسي لحصول الشركة على رخصة التليفون المحمول حيث ترأس الفريق الذي أعد وناقش الدراسة التي تظهر أهمية تلك الرخصة للشركة المصرية للاتصالات مع قيامه بتأمين الموارد المالية اللازمة والتي تشمل القروض واتفاقيات طويلة الأجل مع الموردين بشروط وأسعار تنافسية من أجل بناء وتطوير شبكات الشركة.

ساهم شمروخ أيضاً في تأسيس وبناء استراتيجية الشركة حيث أدى دور رئيسي في وضع أول استراتيجية طويلة الأجل للشركة وخطة عمل تحدد موقف المصرية للاتصالات متضمنة رخصة تقديم خدمات الهاتف المحمول. يمثل شمروخ الشركة المصرية للاتصالات في مجالس إدارة العديد من الشركات منها شركة فودافون مصر، وي دادتا، واكسيد.

المهندس محمد شمروخ حاصل على ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من كلية IESE، وبكالوريوس في هندسة الإلكترونيات والاتصالات الكهربائية من جامعة القاهرة.

محمد كمال الدين بركات
عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ محمد بركات منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠١٧.

شغل الأستاذ محمد بركات منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمصرف العربي الدولي منذ أكتوبر ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠٢٢.

خلال خبرته المصرفية الطويلة لأكثر من ٤٠ عام، قدم الأستاذ بركات سجلاً قوياً من الإنجازات في المناصب الإدارية العليا، فقد شغل منصب المدير العام للبنك المصري الأمريكي، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك المصري الخليجي، رئيس مجلس الإدارة لبنك مصر من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٤، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك مصر لبنان من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥، رئيس المجلس الإشرافي لبنك مصر أوروبا (فرانكفورت) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١، رئيس مجلس الإدارة لبنك القاهرة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري من ٢٠٠٣ - ٢٠١١، عين خلالها كعضو في لجنة الإصلاح المصرفي ولجنة المراجعة، عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٦، عضو مجلس الإدارة وانتخب نائب رئيس بنك القاهرة عمان بالأردن من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤، عضو مجلس إدارة في وحدة مكافحة غسيل الأموال من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤، رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١، نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦، عضو المجلس الاستشاري (ماستر كارد الدولية) (إفريقيا والشرق الأوسط) من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠، عضو مجلس الإدارة الإقليمي لشركة فيزا الدولية (منطقة وسط أوروبا والشرق الأوسط إفريقيا) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، وعضو المجلس الاستشاري لشركة فيزا الدولية - إفريقيا والشرق الأوسط من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠.

وشغل الأستاذ محمد بركات منصب رئيس مجلس الإدارة للشركة العالمية للاستثمارات السياحية (الشركة المالكة لفندق كونراد - القاهرة) من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢، عضو مجلس إدارة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا المالكة لجامعة السادس من أكتوبر وهو أيضاً عضو في مجلس الأمناء بها) من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢، رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي -



شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢. وحاليا يشغل منصب عضو مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران منذ عام ٢٠١١ وحتى فبراير ٢٠٢٣، كذلك يشغل عضوية مجلس الإدارة في الصندوق الفرعي للخدمات المالية والتكنولوجية لصندوق مصر السيادي منذ إبريل ٢٠٢١. حصل الأستاذ محمد بركات على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٧٤، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة (San Francisco) الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٧.

محمد نصر الدين
عضو مجلس الإدارة

تولى المهندس نصر الدين منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في يوليو ٢٠٢٠، ممثلاً عن الحكومة.

يشغل المهندس نصر الدين منصب مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للبنية المعلوماتية الدولية منذ مايو ٢٠٢٠، ويمتلك المهندس نصر الدين خبرة تمتد إلى أكثر من ٢٠ عاماً من العمل في مجال الاتصالات بالأخص في استثمارات وتطوير وتشغيل أنظمة الكابلات البحرية وشبكات الاتصالات الدولية. ويمتلك المهندس نصر الدين سابقة أعمال كبيرة في إدارة البرامج والمشاريع الدولية، حيث شغل سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي للبنية التحتية العالمية للكابلات البحرية بشركة PCCW Global والتي تعد الذراع العالمي لشركة هونج كونج تليكوم وقد قاد الفريق المسئول عن التخطيط لكابلات بحرية جديدة ودراسات الجدوى والدراسات الاستثمارية والاستراتيجية لتلك الكابلات. كما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لابتكارات وتخطيط وإدارة الكابلات البحرية ومنصب نائب الرئيس لتطوير الكابلات البحرية لأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا بنفس الشركة. التحق المهندس نصر الدين للعمل بالشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٤ وتدرج في المناصب حتى ترأس وحدة أعمال خدمات الاتصالات الدولية في عام ٢٠١٤ قبل التحاقه بشركة PCCW Global عام ٢٠١٦. وقام خلال تلك الفترة بعدة مبادرات في أنظمة الكابلات البحرية مما ساهم في تعظيم إيرادات الشركة والاستفادة من الوضع الاستراتيجي لجمهورية مصر العربية كممر للكابلات البحرية الدولية. حصل المهندس نصر الدين على درجة البكالوريوس في هندسة الاتصالات من كلية الهندسة بجامعة الأزهر عام ٢٠٠١، كما حصل على ماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة الدولية الإسكندنافية عام ٢٠١٣.

طارق طنطاوي
عضو مجلس الإدارة

عين المهندس طارق طنطاوي عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢١ ممثلاً عن الحكومة.

يمتلك طنطاوي أكثر من ٢٤ عاماً من الخبرة في مجال الإدارة ويشغل حالياً منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي المشارك لشركة بالم هيلز للتعمير. كما شغل طنطاوي سابقاً منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي المشارك لمجموعة سي آي كابيتال حيث ساهم طنطاوي في تطوير العمل المؤسسي بالمجموعة وتحويلها إلى شركة رائدة في مجال الخدمات المالية منذ التحاقه بها عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢١. كما التحق طنطاوي بالعمل بالشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١١ حيث تولى العديد من المناصب القيادية كما لعب دوراً بارزاً في طرح أسهم الشركة المصرية للاتصالات خلال اكتتاب عام دولي بجانب القيام بصفقة الاستحواذ على حصة بلغت ٤٥٪ في شركة فودافون مصر. شغل طنطاوي منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١ ومنصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية في عام ٢٠٠٧.



كذلك شغل طنطاوي عدة مناصب في شركات أخرى منها منصب الرئيس التنفيذي للشئون المالية للشركة الدولية لمشروعات التصنيع الزراعي "بيتي" (تأسست بمقتضى شراكة بين شركة المراعي السعودية وشركة بيبسيكو العالمية) ومنصب نائب رئيس إدارة بنك الاستثمار بشركة سيجما كابيتال والمستشار الأول بقسم تمويل الشركات بشركة FinRate للاستشارات حيث قام بتنفيذ العديد من الطروحات المميزة للأسهم والسندات في الأسواق المحلية والعالمية.

ويشغل طنطاوي حالياً عضوية مجلس إدارة العديد من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والشركات المغلقة ومنها شركة بالم هيلز للتعمير، شركة تعليم لخدمات الإدارة، شركة انكوليس للتأجير التمويلي كما شغل سابقاً عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات ومنها عضوية شركة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، شركة كوريليس للتأجير التمويلي، شركة وفودافون مصر للاتصالات وشركة تي إي داتا. المهندس طنطاوي حاصل على بكالوريوس هندسة التشييد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة Heriot-Watt بالمملكة المتحدة بالإضافة لحصوله على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA.).

طارق أبو علم عضو مجلس الإدارة

عين المهندس طارق أبو علم عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات في مارس ٢٠٢١ ممثلاً عن الحكومة.

يمتلك أبو علم أكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة في إدارة شركات التكنولوجيا الرقمية محققاً مجموعة متميزة من الإنجازات في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أسواق الشرق الأوسط وأوروبا. وهو حالياً المؤسس والشريك الإداري لشركة جلينت للاستشارات وخدمات إدارة الاستثمار و تنمية الشركات الناشئة. Glint Consulting. تولى أبو علم العديد من المناصب القيادية في العديد من الشركات خلال مسيرته المهنية. حيث قام بتأسيس وإدارة شركة سوفيكوم لخدمات الانترنت التي تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قبل شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو). كما شغل منصب مدير التخطيط وذكاء الأعمال في شركة ويند الإيطالية، المقدم المتكامل لخدمات الاتصالات حيث أشرف خلال تلك الفترة على تحليل السوق وتطوير منتجات الشركة. والتحق بعد ذلك بشركة اوراسكوم تيليكوم القابضة كمدير لتطوير خدمات النطاق العريض والثابت.

تولى أبو علم لاحقاً منصب نائب أول للرئيس التنفيذي لشئون الدولي والمشغلين في الشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠٠٩ قبل أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة خلال عام ٢٠١٢ حيث تمكن من لعب دور بارز في قيادة الشركة خلال تلك الفترة.

كما تولى المهندس أبو علم مناصب رئاسة وعضوية مجالس إدارة العديد من الشركات منها ItaliaOnline و ITNet بإيطاليا و Inty بالمملكة المتحدة والمصرية للاتصالات وفودافون مصر وتي إي داتا و Xceed و أقرألي و وصلة وسوفيكوم بمصر وشركة تيلاس باليونان وتيروكون بالإمارات وشركة موبى سيرف والتي تعمل في كل من مصر والإمارات وباكستان. المهندس أبو علم حاصل على بكالوريوس في هندسة الاتصالات والإلكترونيات من جامعة الإسكندرية وهو عضو مجلس أمناء الجامعة البريطانية في مصر.



لبنى هلال عضو مجلس الإدارة

تولت السيدة لبنى هلال منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مسبق في مارس ٢٠١٩.

تمتد خبرة السيدة لبنى هلال في القطاع المصرفي لأكثر من ٣٠ عاماً حيث شغلت مؤخراً منصب نائب محافظ البنك المركزي المصري لشئون سياسات الاستقرار النقدي خلال الفترات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ و ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ كأول سيدة تتقلد ذلك المنصب في تاريخ البنك المركزي المصري حيث كانت مسئولة عن العديد من قطاعات البنك المركزي والتي من أهمها السياسة النقدية وإدارة الاحتياطات والأسواق والعلاقات الخارجية والبحوث والعمليات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات ونظم الدفع وإصلاح القطاع المصرفي.

تولت السيدة لبنى مسئولية وضع وتنفيذ وتطوير برنامج الإصلاح النقدي والإقتصادي الشامل الذي امتد على مدار ثلاث سنوات وانتهى بنجاح في يونيو ٢٠١٩. وكان من أبرز معالم ذلك البرنامج تعديلات في السياسة المالية والنقدية إلى جانب إصلاحات هيكلية تهدف إلى وضع الاقتصاد المصري على مسار مستدام. وكان في بؤرة البرنامج تحرير نظام الصرف الأجنبي وبداية الانتقال إلى نظام استهداف التضخم من خلال تحديث أدوات وإطار عمل السياسة النقدية للبنك المركزي المصري.

منذ التحاقها بالبنك المركزي عام ٢٠٠٤ قامت السيدة لبنى بإعداد وتنفيذ برنامج تطوير وهيكلية القطاع المصرفي خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١١ على مرحلتين حيث كان لذلك البرنامج عظيم الأثر في حماية القطاع المصرفي والاقتصاد المصري من الآثار السلبية في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

قبل التحاقها بالبنك المركزي المصري شغلت السيدة لبنى منصب رئيس تنفيذي بالمجموعة المالية هيرمس مسئولة عن عمليات الدمج والاستحواذ وأدوات الدين ذات الدخل الثابت.

بجانب تمثيلها للبنك المركزي المصري في العديد من المؤسسات المحلية والدولية بصفتها نائب المحافظ تم إختيارها كخبير مستقل ورئيس مجلس إدارة غير التنفيذي لشركة ضمان مخاطر الائتمان وإيضاً كخبير وعضو مجلس إدارة غير التنفيذي في كلاً من بنك ناصر الإجتماعي، بنك الإستثمار القومي، صندوق الدعم والضمان العقاري وصندوق الإسكان الإجتماعي، وكذلك رئيس مجلس إدارة غير التنفيذي للشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري وتشغل السيدة هلال حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لشركة City Edge Developments وعضو مجلس إدارة البنك الأهلي (لندن) ومجلس أمناء مؤسسة النداء.

مثلت السيدة هلال البنك المركزي المصري كنائب رئيس في مجلس إدارة تحالف الشمول المالي (AFI) كما شغلت السيدة هلال منصب نائب رئيس لجنة دعم الشمول المالي للمرأة بذات التحالف.

تم تصنيف السيدة لبنى كثنائي أقوى شخصية نسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طبقاً لتقييم مجلة فوربس لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي، واختارتها المجلة أيضاً كواحدة من أكثر سيدات مؤثرة في القطاع الحكومي بالمنطقة لعام ٢٠١٨.

حصلت السيدة لبنى على درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.



أحمد أبو علي
عضو مجلس الإدارة

تولى الأستاذ أبو علي منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مجلس إدارة الشركة في أغسطس ٢٠١١.

أحمد أبو علي هو محام لدي محكمة النقض وشريك مؤسس لمكتب المحاماة حسونة وأبو علي (١٩٨٨)، وهو يعمل محام لعدد من الشركات العالمية والوكالات الدولية، ولديه خبرة في مجالات الأعمال المصرفية، وأسواق رأس المال، والشركات، والاستثمار، وعمليات الدمج والاستحواذ، وتمويل المشاريع وإعادة هيكلتها، والإصلاحات التشريعية والاقتصادية. وهو عضو مجلس إدارة عدد من الشركات المقيمة وغير المقيمة بالبورصة المصرية ومنها شركة انماء للتمويل وشركة سيكم القابضة للاستثمار وكان عضو مستقل بمجلس إدارة بنك بلوم مصر. وهو أيضا عضو في عدد من مجالس وجمعيات الأعمال ومنها جمعية رجال الأعمال المصريين وغرفة التجارة الأمريكية بمصر ويرأس حاليا جمعية غرفة التجارة الأميركية بمصر ويرأس اللجنة القانونية بالغرفة وسبق له وتولي منصب النائب التنفيذي لمجلس إدارة الغرفة لعدد من الدورات. وهو أيضا رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لحماية حقوق الملكية الفكرية وعضو مجلس الأمناء وأمين صندوق لجمعية التعليم من أجل التوظيف، وأيضا عضو مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وهو أيضا عضو مجلس الأعمال المصري الأمريكي ومجلس الأعمال المصري اليوناني. كما مارس المحاماة في الولايات المتحدة في المجالات المصرفية والشركات.

أبو علي حاصل على ماجستير في القانون من كلية الحقوق بجامعة هارفارد الأمريكية (١٩٨٤) ودبلوم في القانون الخاص من جامعة القاهرة (١٩٨٢).

محمد سعيد سلطان
عضو مجلس الإدارة

تولى السيد محمد سلطان منصب عضو بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في مارس ٢٠١٩. يشغل سلطان منصب الرئيس التنفيذي للعمليات لبنك التجاري الدولي منذ عام ٢٠١٥ وحتى الآن، وقد التحق بالبنك عام ٢٠٠٨ وتدرج بالمناصب وصولا لمنصبه الحالي، أصبح عضو لجنة الإدارة العليا في ٢٠١٤. قام سلطان بالمساهمة بشكل رئيسي في التغيير الجذري للصورة الذهنية للعلامة التجارية للبنك كما قام بقيادة بعض من أهم برامج التحول الاستراتيجية والرقمية بداخل البنك محققا إضافة كبيرة للتكنولوجيا المستخدمة ومعززاً بنيته التحتية وكفاءة وظائفه الداخلية والخارجية بجانب تقديم الخدمات المصرفية الرقمية بهدف توفير خدمات تتسم بالجودة العالية لعملاء البنك وتحقيق نمو الأعمال بشكل أكثر سلاسة مع المحافظة على دور البنك الريادي في مجال الخدمات المصرفية. كما ساهم في الخطة التوسعية للبنك في افريقيا من خلال انشاء اطار للعمليات المصرفية و التكنولوجيا بعد الاستحواذ البنك التجاري على بنك ماي فير بكنيا بالإضافة الي مهامه العديدة يشغل سلطان منصب عضو مجلس إدارة بالعديد من الشركات والبنوك منها ايجيترانس منذ ابريل ٢٠٢٢ و Mayfair CIB كما يترأس مجلس إدارة صندوق CIB للتأمين الاجتماعي (منذ ٢٠١٤).

تولى سلطان العديد من المناصب قبل انضمامه للبنك التجاري الدولي منها نائب رئيس لعمليات الفروع وإدارة الرقابة لبنك المشرق ومنصب رئيس العمليات في البنك الوطني العماني تخرج سلطان من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٩٥. وقد التحق بالعديد من البرامج القيادية في بعض من كليات القمة في مجال إدارة الأعمال وهو أيضا من خريجي معهد INSEAD للدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال.



الاستاذ / هاني احمد مجدي السمرة عضو مجلس الإدارة

تولى السمرة منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في أكتوبر ٢٠٢٢ ممثلاً عن الحكومة

وتمتد خبرته لأكثر من ٢٣ عاماً في مجال الموارد البشرية بقطاع البنوك في مصر والشرق الأوسط يشغل السمرة حالياً منصب رئيس قطاع الموارد البشرية ببنك مصر منذ يونيو ٢٠١٨، وقبل انضمامه للعمل ببنك مصر عمل مع ثلاث بنوك رائدة على المستويين الإقليمي والدولي.

حيث بدأ مسيرته العملية عام ١٩٩٩ في "سيتي بنك -مصر" وتدرج في المناصب القيادية حتى تولي منصب نائب رئيس الموارد البشرية لفرع الكويت في عام ٢٠٠٧، وبعد ذلك كان نائب رئيس الموارد البشرية في بنك "أبو ظبي الإسلامي-مصر" في عام ٢٠٠٩، ثم رئيس الموارد البشرية في "سيتي بنك -الكويت" في عام ٢٠١١، وكان آخر المناصب القيادية له قبل انضمامه لبنك مصر هو مدير عام الموارد البشرية والتطوير في "بنك برقان -الكويت" في عام ٢٠١٦.

حصل الأستاذ هاني السمرة على بكالوريوس التجارة شعبة اللغة الإنجليزية -جامعة عين شمس عام ١٩٩٧، كما أنه حاصل على دبلوم إدارة الموارد البشرية في يونيو ٢٠٠٤، بالإضافة الي اجتيازه للمستويين "A - B" كمقيم معتمد من جمعية "علم النفس البريطانية".

الأستاذ / محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد عضو مجلس الإدارة

تولى محمد حنفي منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات في نوفمبر ٢٠٢٢ ممثلاً عن العاملين بالشركة المصرية للاتصالات

بدأ مسيرته العملية في وزارة التنمية المحلية عام ٢٠٠١، التحق بالشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٤ ضمن فريق شئون العاملين، ثم ترقى بعد ذلك كمدير لشئون العاملين للمنطقة الثالثة غرب القاهرة عام ٢٠٠٩، ومديراً لشئون العاملين للمنطقة الأولى غرب القاهرة من عام ٢٠١٥ وحتى الآن.

ترأس نقابة العاملين لغرب القاهرة في الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢ وهو مستمر لدورة ثانية للفترة من عام ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وعضو لمجلس إدارة النقابة العامة للاتصالات للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ قبل ترشحه لرئاسة النقابة العامة عن الفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

تخرج محمد حنفي من كلية التجارة جامعة بنها عام ٢٠٠٠ وحاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من جامعة عين شمس عام ٢٠٠٧.

المصرية للاتصالات ووسائل الاتصال:

تستخدم الشركة المصرية للاتصالات أحدث أنظمة و وسائل الاتصال الحديثة مثل المؤتمر الهاتفي الصوتي والمرئي في بعض اجتماعات مجلس الإدارة لضمان جودة التواصل والادارة عن بعد، تتيح الشركة كافة المعلومات على موقع الشركة الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين <https://ir.te.eg/>، كما تستقبل كافة استفسارات السادة المساهمين وكافة الجهات الرسمية عن طريق البريد الإلكتروني investor.relations@te.eg

دور مجلس إدارة الشركة:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة لها ويقوم بوضع وتحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل بها، كما يقوم بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة، كما يقوم بتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم، كما يقوم بالمهام التالية:

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسؤولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب ولا بد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضائه أو لجانته أو غيرهم وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة.
- كما يجوز للمجلس وضع اللوائح المتعلقة بشئون العاملين ومعاملتهم المالية.
- يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات.
- تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوي الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.

ويقدم مجلس إدارة الشركة تقريراً مفصلاً عن أدائه خلال العام ويتم عرضه على الجمعية العامة للمساهمين ومناقشته من قبل السادة المساهمين في حال وجود أية ملاحظات على أدائه.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة:

يرأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس والجمعيات العامة للمساهمين ويجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيسه بأية صلاحيات أو واجبات أخرى **كالتالي:**

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.

الهدف العام للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي:

قيادة تخطيط وتنفيذ رؤية المصرية للاتصالات، ورسالتها، واتجاهاتها الاستراتيجية الشاملة وذلك لقيادة تطوير وتنفيذ

استراتيجية الشركة المحددة.

مسئوليات العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي

- يكون العضو المنتدب والرئيس التنفيذي مسؤولاً عن أعمال الإدارة الفعلية التشغيلية للشركة تحت إشراف وعلم مجلس الإدارة، وعلى وجه الخصوص يكون مسؤولاً عما يلي:
- اقتراح الاستراتيجية العامة للشركة المصرية للاتصالات.
 - قيادة تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المصرية للاتصالات على المدى الطويل لزيادة عائدتها.
 - تحقيق كفاءة التشغيل مع التركيز على الربحية.
 - إعداد مشروع الموازنة السنوية للشركة مع ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية في إطار السياسات المعمول بها للشركة للعرض على مجلس الإدارة لاعتمادها.
 - واتخاذ القرارات المالية والإدارية اللازمة لإدارة أعمال الشركة ضمن الميزانية المعتمدة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
 - اعتماد الصرف في الأوجه المختلفة لنشاطات الشركة وذلك وفقاً للبنود المحددة في الموازنة المعتمدة ووفقاً للوائح الشركة المعتمدة.
 - إصدار القرارات والتعليمات المنظمة واعتماد التوصيات المعروضة.
 - إطلاع المجلس على النشاطات الجارية للشركة.
 - ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإطلاع المجلس على النشاطات التجارية للشركة.
 - تطوير هيكل تنظيمي فعال يقوم على تحقيق أهداف الأداء التي تعكس متطلبات الصناعة والسوق.
 - تطوير والحفاظ على علاقات إيجابية ومثمرة مع كبار العملاء وإدارة العلاقة بين خدمة العملاء وجميع أنواع العملاء المختلفة.
 - تمثيل الشركة أمام الغير.
 - التوقيع بالنيابة عن الشركة على أي اتفاق أو التزام (وعلى أي تغيير أو تعديل أو فسخ أو إنهاء له) في حدود الموازنة المعتمدة من مجلس الإدارة أو إذا ما فوضه بذلك مجلس الإدارة في خارج حدود الموازنة وذلك كله وفقاً للوائح الشركة.
 - تعيين موظفي الشركة وتحديد رواتبهم ومكافاتهم واختصاصاتهم وتفويضهم للقيام بأي اختصاصات وفقاً للوائح ولنظم المعمول بها في الشركة أو في حدود الاختصاصات المخولة له من مجلس الإدارة.
 - إعداد مقترحات اللوائح الداخلية وعرضها على المجلس لإقرارها.
 - تنفيذ المهام الأخرى وأية صلاحيات أو واجبات يكلفه بها المجلس.

أمن سر مجلس الإدارة:

يتولى السيد / مدير عام شئون مجلس الإدارة القيام بأعمال أمانة سر مجلس إدارة الشركة

ويتولى القيام بالمهام التالية:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات إجتماعات المجلس واللجان ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافٍ.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
- متابعة إصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة:
تشكيل اللجان:

م	إسم العضو	إسم اللجنة						صفة العضو (غير تنفيذي/مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
		لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة البنية التكنولوجية	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤولية المجتمعية	لجنة التطوير الإداري		
١	ماجد إبراهيم عثمان								عضو	٢٠٢١/٢/١٧
									غير تنفيذي	٢٠٢١/٣/٢٩
٢	هانى محمود سيد منصور								عضو	٢٠٢٢/١/٣١
									غير تنفيذي	٢٠٢٢/١/٣١
٣	محمد نصر الدين محمد علي								عضو	٢٠٢٠/٨/١٢
									غير تنفيذي	٢٠٢٠/٨/١٢
									رئيساً	٢٠٢٢/٤/١٨
٤	طارق محمد محيى الدين ابوعلم								عضو	٢٠٢١/٣/٢٩
									غير تنفيذي	٢٠٢٢/٤/١٨
									رئيساً	٢٠٢٢/٤/١٨
٥	طارق محمد صلاح الدين طنطاوى								عضو	٢٠٢١/٣/٢٩
									غير تنفيذي	٢٠٢٢/٤/١٨
									رئيساً	٢٠٢٢/٤/١٨
٦	لبنى محمد هلال عبد القادر خليل								عضو	٢٠٢١/٣/٢٩
									غير تنفيذي	٢٠٢٢/٤/١٨
٧	أحمد محمد جمال أحمد أبوعلی								عضو	٢٠٢٢/٤/١٨
									مستقل	٢٠٢٢/٤/١٨
									رئيساً	٢٠٢١/٢/١٧
٨	محمد كمال الدين بركات								رئيساً	٢٠١٧/٤/٩
٩	محمد سعيد محمد سلطان								عضو	٢٠١٩/٣/٢٧
									مستقل	٢٠٢٠/٣/٢٣
									رئيساً	٢٠٢٢/٤/١٨
١٠	هانى احمد مجدى محمد السمرة								عضو	٢٠٢٢/١٠/١٩
									غير تنفيذي	٢٠٢٢/١٠/١٩
١١	محمد حنفى عبدالمتعم عبدالحميد								عضو	٢٠٢٢/١١/١٣
									ممثل العاملين	٢٠٢٢/١١/١٣

- بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢ وافق مجلس الإدارة على تشكيل لجنة متابعة أعمال البنية التكنولوجية الدولية.
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ وافق مجلس الإدارة على تشكيل لجنة التطوير الإداري .



جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان لعام ٢٠٢٢

م	إسم العضو	مجل س الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاست ثمار	لجنة المخافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤولية المجتمعية	لجنة البنية التكنولوجية	لجنة التطوير الاداري	اللجنة المشتركة
	عدد الإنعقاد خلال العام	١٨	١١	٤	١٠	٦	٧	٣		٤
١	ماجد إبراهيم عثمان	١٨/١٨		٤/١	١٠/٦	٦/٦	٧/٧	٣/١		٤/٤
٢	عادل حامد إبراهيم جاد الله	١٨/١٨	١١/٦	٤/٣	١٠/٨	٦/٤	٧/٥	٣/٣		٤/٣
٣	هانى محمود سيد منصور	١٨/١٧	١١/٩	٤/٣						٤/٣
٤	لبنى محمد هلال	١٨/١٨		٤/٤			٧/٧			٤/٣
٥	أحمد محمد جمال أحمد أبو علي	١٨/١٨			١٠/٤	٦/٦	٧/٤			٤/٤
٦	محمد حسن شمروخ جمعة	١٨/١٨	١١/١٠	٤/٤	١٠/١٠	٦/٥	٧/٧	٣/٣		٤/٤
٧	محمد كمال الدين بركات	١٨/١٨	١١/١١							٤/٢
٨	محمد نصر الدين محمد علي	١٨/١٥		٤/٤	١٠/١٠	٦/١		٣/٣		٤/٢
٩	محمد سعيد سلطان	١٨/١٥	١١/١٠		١٠/١٠		٧/٣			٤/٢
١٠	طارق محمد محيي الدين ابو علم	١٨/١٨		٤/٣	١٠/١٠	٦/٣		٣/٣		٤/٣
١١	طارق محمد صلاح الدين طنطاوي	١٨/١٧		٤/٤	١٠/٥	٦/٣		٣/٣		٤/٣
١٢	هانى احمد مجدى محمد السمرة	١٨/٤			١٠/٢					٤/١
١٣	محمد حنفي عبد المنعم عبد الحميد	١٨/٣								
١٤	حسين يسرى محمد امين	١٨/٦		٤/١			٧/٤			
١٥	عصام فهمي محمد الحميلي	١٨/٣								٤/١
١٦	إبراهيم توفيق حسن هيكل	١٨/١١				٦/٣				٤/١

البيان بالنسبة لحضور الاعضاء من عدد اللجان التي تم عقدها خلال عام ٢٠٢٢

- الخانات المظلمة باللون الأزرق هي للساده الاعضاء الذين حضر منهم عدد من اللجان سواء نتيجة لتغير تشكيل اللجان أو إعادة تشكيل المجلس.
- الخانات المظلمة باللون الأصفر هي للساده الاعضاء الذين حضر منهم عدد من اللجان كأعضاء مستعان بهم في حضور اللجان.
- اللجنة المشتركة هي لجنة تتكون من أكثر من لجنة ميثقة عن مجلس الإدارة تنعقد عند وجود حاجة لذلك .
 - تم عقد عدد (١) إجتماع للجنة المشتركة (لجنة الإستثمار – اللجنة القانونية والحوكمة)
 - تم عقد عدد (١) إجتماع للجنة المشتركة (اللجنة القانونية والحوكمة – لجنة المراجعة)
 - تم عقد عدد (٢) إجتماع للجنة المشتركة الموسعة .



بيان حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة خلال عام ٢٠٢٢ مع مراعاة تاريخ الانضمام للمجلس أو الخروج من المجلس أو إعادة تشكيل اللجان المنبثقة:

٢٥	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	اللجنة القانونية والحوكمة	لجنة المسؤولية المجتمعية	لجنة البنية التكنولوجية	لجنة التطوير الإداري	اللجنة المشتركة
	عدد الإنعقاد خلال العام	١٨	١١	٤	١٠	٦	٧	٣		٤
١	ماجد إبراهيم عثمان	١٨/١٨		٤/١	١٠/٦	٦/٦	٧/٧	١/١		٤/٤
٢	عادل حامد إبراهيم جاد الله	١٨/١٨	١١/٦	٤/٣	١٠/٨	٦/٤	٧/٥	٣/٣		٤/٣
٣	هانى محمود سيد منصور	١٨/١٧	٩/٩	٣/٣						٤/٣
٤	لبنى محمد هلال	١٨/١٨		٤/٤			٧/٧			٤/٣
٥	أحمد محمد جمال أحمد أبو على	١٨/١٨			٤/٤	٦/٦	٤/٤			٤/٤
٦	محمد حسن شمروخ جمعة	١٨/١٨	١١/١٠	٤/٤	١٠/١٠	٦/٥	٧/٧	٣/٣		٤/٤
٧	محمد كمال الدين بركات	١٨/١٨	١١/١١							٤/٢
٨	محمد نصر الدين محمد على	١٨/١٥		٤/٤	١٠/١٠	٦/١		٣/٣		٤/٢
٩	محمد سعيد سلطان	١٨/١٥	١١/١٠		١٠/١٠		٣/٣			٤/٢
١٠	طارق محمد محيى الدين ابوعلم	١٨/١٨		٣/٣	١٠/١٠	٣/٣		٣/٣		٤/٣
١١	طارق محمد صلاح الدين طنطاوى	١٨/١٧		٤/٤	٦/٥	٣/٣		٣/٣		٤/٣
١٢	هانى احمد مجدى محمد السمرة	٤/٤			٢/٢					٤/١
١٣	محمد حنفي عبدالمنعم عبدالحميد	٣/٣								
١٤	حسين يسرى محمد امين	٦/٦		١/١			٤/٤			
١٥	عصام فهمى محمد الحميلي	٣/٣								٤/١
١٦	إبراهيم توفيق حسن هيكل	١٢/١١				٥/٣				٤/١

- بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣١ إنضم السيد اللواء أ.ح / هانى محمود سيد منصور لتشكيل لجنتي (المراجعة – الإستثمار) بدلاً من السيد اللواء أ.ح / رامى محمد محمد على.
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ خرج السيد الدكتور / ماجد عثمان من تشكيل لجنة متابعة أعمال البنية التكنولوجية الدولية.
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ خرج السيد الأستاذ / أحمد ابوعلى من تشكيل لجنة المكافآت والحوافز وإنضم سيادته لتشكيل لجنتي (المسؤولية المجتمعية – التطوير الإدارى) .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ إنضمت السيدة الأستاذة / لبنى هلال إلى تشكيل لجنة التطوير الإدارى .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ إنضم السيد الأستاذ / محمد سلطان إلى تشكيل لجنة المسؤولية المجتمعية .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ خرج السيد المهندس / طارق أبو علم من تشكيل اللجنة القانونية والحوكمة وإنضم سيادته لتشكيل لجنة الاستثمار
- بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٨ خرج السيد المهندس / طارق طنطاوى من تشكيل اللجنة القانونية والحوكمة وإنضم سيادته لتشكيل لجنتي (المكافآت والحوافز – التطوير الإدارى) .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٠ إنضم السيد المهندس / عصام فهمى محمد الحميلي لتشكيل مجلس الإدارة ممثلاً للعاملين بمجلس إدارة الشركة وأصبح عضواً بلجنتي (التطوير الإدارى – القانونية والحوكمة) بدلاً من السيد الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكى حتى ١٣ / ٢٠٢٢.
- بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٩ إنضم السيد الأستاذ / هانى احمد مجدى محمد السمرة لتشكيل مجلس الإدارة وأصبح عضواً بالجان الآتية : (لجنة المكافآت والحوافز – اللجنة القانونية والحوكمة – لجنة التطوير الإدارى) .
- بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ إنضم السيد الأستاذ / محمد حنفي عبدالمنعم عبدالحميد لتشكيل مجلس الإدارة ممثلاً للعاملين بمجلس إدارة الشركة وأصبح عضواً بلجنتي (التطوير الإدارى – القانونية والحوكمة) بدلاً من السيد المهندس / عصام فهمى محمد الحميلي.

لجنة المراجعة

تشكيل لجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	مستقل
اللواء أ.ح / هانى محمود سيد منصور	الدولة
الأستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان	مستقل

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الالتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخطتها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
 - القوائم المالية الدورية والسنوية.
 - نشرات الاكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
 - الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وعرض توصياتها بخصوص القوائم المالية.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أنعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقلالهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.

- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم إبرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

أعمال اللجنة خلال العام:

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة ١١ مرة

لجنة المكافآت (والحوافز)

تختص لجنة المكافآت والحوافز بمراجعة واعتماد أهداف وخطط الشركة المرتبطة بأية مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي للشركة ونوابه والإدارة العليا، كما تختص بمراجعة وتقييم الأداء على أساس هذه الأهداف والخطط وإصدار توصيات لمجلس إدارة الشركة بشأن برامج المكافآت والحوافز المالية أو المرتبطة بنسبة في ملكية الأسهم لهذه الفئات.

لجنة المخاطر

لا يوجد

اللجنة القانونية والحوكمة

- تشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين، ويقع على عاتقها مسئولية ما يلي على سبيل المثال:
- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالشركة وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل الشركة.
 - إبداء الرأي لمجلس الإدارة عن مدى التزام الشركة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات وتقييم فعالية وكفاءة السياسات الداخلية للشركة، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد عن طريق إعداد تقرير سنوي يوضح مدى التزام الشركة بتلك القواعد، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيقها.
 - العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع الجهات المعنية.
 - وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات وتدريب العاملين عليها.
 - تختص بمراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة والالتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطتها وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة .

لجنة الاستثمار:

تختص لجنة الاستثمار بإعداد السياسات والخطط للشركة في مجال الاستثمار في الشركات الأخرى أو في الأسهم ورفع الأمر لمجلس الإدارة بالتوصيات، كما تقوم لجنة الاستثمار بمتابعة تنفيذ هذه السياسات.

لجنة المسؤولية المجتمعية:

تختص بوضع استراتيجية المسؤولية المجتمعية للشركة وإجراء أي تطوير لازم لها كما تقوم بدراسة وفحص البدائل المتاحة لمبادرات المسؤولية المجتمعية ووضع محددات للمشروعات التي تقدم لها الشركة الرعاية، وطرق تنفيذ خطة المسؤولية المجتمعية الموضوعة وفقا لهذه المحددات والتأكد من تحقيق الاستفادة القصوى من المبادرات المجتمعية التي تقدمها الشركة.

لجان أخرى:

لجنة متابعة البنية التكنولوجية :

تختص اللجنة بالآتي :

- المتابعة الدورية لإستراتيجية الشركة فى مجال البنية التكنولوجية الدولية.
- استعراض الفرص والتحديات ذات الصلة لتنفيذ الإستراتيجية وخطط الشركة لمجابهتها والدعم المطلوب من مجلس الإدارة والدولة لدعم الاستراتيجية وخطط الشركة.
- متابعة دورية للإستثمارات الحالية فى البنية التكنولوجية الدولية والعوائد المصاحبة واستعراض خطة الشركة فى تعظيم العوائد .
- إستعراض أى خطط توسعات وإستثمارات فى البنية التكنولوجية الدولية .
- القيام بكل ما يتم التوجيه به من المجلس لمناقشته باللجنة .

لجنة التطوير الإدارى :

مشكلة حديثاً ولم تنعقد حتى الآن .

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات والوسائل والإجراءات التي تنشئها وتستخدمها إدارة الشركة لكي تساعد في تحقيق أهدافها، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي:

- كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.
- الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.
- مناسبة ودقة التقارير المالية.
- الالتزام باللوائح والتعليمات والقوانين القائمة.

يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة من السادة أعضاء مجلس الإدارة لتقييم كفاءته وكفاءته من خلال ما يلي:

- تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، واقتراح تعيين المراجع الخارجي للعرض على مجلس الإدارة واعتماده من الجمعية العامة للشركة وتعيين السيد رئيس قطاع المراجعة الداخلية.
- قيام لجنة المراجعة بمتابعة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ومراجعة التقارير الدورية المقدمة منهم.
- مناقشة التقارير الدورية المقدمة من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والتي تتضمن أهم الملاحظات الناتجة عن وجود قصور ونقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلي التوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل.
- قيام لجنة المراجعة بعرض ملخص دوري بنتائج تقارير المراجع الداخلي والخارجي، وكذلك نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية للشركة والتوصيات المقترحة على مجلس الإدارة.
- يتم مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس بصفة دورية (ربع سنوي، وفي نهاية السنة المالية)، وكذلك في الأحداث الطارئة وكلما استدعت الحاجة إلى ذلك.

إدارة المراجعة الداخلية

تم إنشاء المراجعة الداخلية بالشركة المصرية للاتصالات كنشاط مستقل منذ عام ٢٠٠١ وفقاً للمتطلبات القانونية وقواعد سوق المال، ويتم تأكيد استقلالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الهيكل التنظيمي للشركة وخطوط التقارير حيث يتبع وظيفياً لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين) ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة، ونشاط المراجعة الداخلية بالشركة لا يتبع الإدارة التنفيذية أو العمليات التشغيلية التي يتم مراجعتها مما يضمن الاستقلالية ويحقق الموضوعية.

ومن المهام التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية خلال العام:

- وضع خطة مراجعة سنوية مركزة على المخاطر (Risk based plan)، وتتمتع بالمرونة، وتشمل اهتمامات الإدارة، ويتم تقديم تلك الخطة إلى لجنة المراجعة لمراجعتها واعتمادها وإجراء التحديثات الدورية.
- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تنفيذ خطة المراجعة السنوية، بما في ذلك المهام الخاصة التي تطلبها الإدارة ولجنة المراجعة.
- الاحتفاظ بفريق من المراجعين الداخليين يتمتع بالمهنية ويمتلك المعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية الكافية.
- تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة بملخص نتائج أعمال المراجعة الداخلية.
- تقديم قائمة بأهداف ونتائج أنشطة المراجعة إلى لجنة المراجعة.
- إجراء التحقيقات اللازمة في حالات الغش والاحتيال وإعداد التقارير اللازمة بالنتائج.
- مراعاة نطاق عمل المراجعين الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى لتقديم أفضل تغطية للمراجعة بأقل التكاليف وعدم تكرار أعمال المراجعة إلا إذا أستحق الأمر ذلك وبعد العرض على لجنة المراجعة للتنسيق مع المراجع الخارجي.
- التأكد من مناسبة الوسائل المتاحة للمحافظة على أصول الشركة من السرقة وسوء الاستخدام والتحقق من وجود الأصل بصورة سليمة

دور ونطاق عمل المراجعة الداخلية:

دور المراجعة الداخلية	نطاق عمل المراجعة الداخلية	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	إسم مسئول المراجعة الداخلية	دورية التقارير
يتمثل دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للشركة والمساهمة في تحسين عملياتها من خلال تقديم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية. وتقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة في تحقيق أهدافها من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.	يتمثل نطاق عمل المراجعة الداخلية في تحديد مدى كفاية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر بالشركة والتأكد من أنها تعمل لتحقيق ما يلي: ١. تحديد المخاطر وإدارتها بصورة مناسبة. ٢. حدوث التواصل اللازم مع جهات الحوكمة المختلفة. ٣. المعلومات الهامة تكون دقيقة وموثوقة ومتاحة في الوقت المناسب. ٤. تطابق التقارير الداخلية والخارجية مع إجراءات إصدار التقارير المطبقة. ٥. تطابق أفعال الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات والقوانين المطبقة. ٦. الحصول على الموارد بصورة اقتصادية، واستخدامها بكفاءة، وحمايتها حماية كافية. ٧. تحقيق البرامج والخطط والأهداف الموضوعية. ٨. تأكيد الجودة والتحسين المستمر في العمليات الرقابية بالشركة. ٩. القضايا والمسائل القانونية الهامة يتم الاعتراف بها والتعامل معها.	المراجعة الداخلية هي نشاط دائم ومستقل بالشركة يتبع مباشرة: - السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة (إدارياً). - لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (وظيفياً).	السيد المحاسب/ أحمد عبد الحكيم حسن طابع - رئيس قطاع المراجعة الداخلية (CPA) - زمالة جمعية المحاسبين القانونيين (الأمريكية)	- يتم إصدار تقارير بصفة مستمرة للإدارة التنفيذية بالملاحظات بأول والتوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل. - يتم إصدار تقرير دوري ربع سنوي للعرض على لجنة المراجعة بأهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها. - يتم إصدار تقرير سنوي للعرض على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يتضمن أهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.

إدارة المخاطر

تدرك الشركة التحديات والمخاطر التي قد تواجهها أثناء ممارستها لنشاطها والتي تتمثل في مخاطر مالية وتشغيلية لذا تولي الشركة اهتماما كبيرا بهذا الشأن حيث أنشأت قطاع للمخاطر والذي يساعد بشكل استباقي في إدراك الأحداث المحتملة الحدوث التي تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها وتضع خطة لردود الأفعال المناسبة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر، مما يقلل من التكاليف أو الخسائر ويعمل الفريق على تحديد، قياس، رصد، مراقبة، وتقدير احتمالية التعرض لمخاطر ضمن الحدود المسموح بها.

حيث تتعرض الشركة لأخطار مالية مثل السيولة، خطر أسعار العملات الأجنبية، خطر سعر الفائدة، خطر الائتمان وأخطار تشغيلية على سبيل المثال لا الحصر تمرير المكالمات،

قطاع الحوكمة

وفيما يلي وصف تفصيلي للمهام والاختصاصات لقطاع الحوكمة:

الإطار العام:

- مراجعة وصياغة لوائح الشركة المصرية للاتصالات والشركات التابعة
- وضع إطار للحوكمة الداخلية للشركة ومراجعة واعتماد السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين والإشراف على تطبيق السياسات.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشركة من مخاطر مخالفة القوانين والمحددات التشريعية والتنظيمية وإقرار مستويات المخاطر.
- وضع وصياغة سياسات عدم تعارض المصالح ومراجعة التقارير الخاصة بمدى الالتزام بها.
- مراجعة تقارير مدى التزام الشركة المصرية للاتصالات بالقوانين والضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة من الجهات المختلفة بما في ذلك نظم وسياسات الحوكمة والالتزام.

إدارة الالتزام:

تعمل إدارة الالتزام على إعداد وتطبيق منهجية فعالة لضمان إلتزام الشركة بجميع القوانين والتشريعات النافذة وكافة التعليمات المصدرة من كافة الجهات الخارجية والداخلية وكذا الأجهزة التنظيمية. ورفع تقارير بأي مخالفات لأي من القوانين أو التشريعات أو التعليمات المصدرة.

المحقق أثناء العام

١. مراجعة وصياغة لوائح الشركة المصرية للاتصالات وعرضها على لجنة الحوكمة والقضايا للمراجعة والاعتماد:
 - لائحة أمن المعلومات والأمن السيبراني
 - مهام ومسؤوليات المسؤولية المجتمعية
٢. مراجعة التقرير السنوي للشركة وكذا تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن كامل الدورة (ثلاث سنوات) من حيث قواعد الحوكمة والالتزام.
٣. مراجعة اللوائح والسياسات طبقاً للالتزامات القانونية ومصفوفة الالتزام والإجراءات التي تحدد المسؤوليات والصلاحيات وبالأخص:
 - تم تحديث السياسات واللوائح والعقود طبقاً للالتزامات والضوابط الخاصة بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية، وكذا قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠
 - تم تحديث السياسات واللوائح والعقود بمتطلبات الحصول على شهادة الأيزو ٢٧٠٠١ وذلك من حيث مدى التزام الشركة وعملياتها التشغيلية بالمتطلبات القانونية والمعايير الدولية الخاصة بإنشاء مراكز بيانات Data center.
 - تم إنشاء سجل يشمل جميع القوانين والقرارات ذات الصلة التي تصدرها الدولة مع العمل على تحديثها بصورة مستمرة وذلك للتأكد من مدى التزام الشركة وعملياتها التشغيلية بالمتطلبات القانونية والأمنية.
 - تم مراجعة اللوائح والسياسات والإجراءات الخاصة بالشركات التابعة بما يطابق جميع القوانين والتشريعات النافذة وكافة التعليمات المصدرة من الأجهزة التنظيمية ومن هذه السياسات على سبيل المثال وليس الحصر: (الاتصال الداخلي - ممتلكات الشركة - التصعيد - مقابلة نهاية الخدمة - إنهاء الخدمة - السرية وتعارض المصالح).

الدعاوى القضائية والنزاعات خلال العام:

- انتهاء دعوى ضرائب المبيعات على المكالمات الدولية الصادرة والعابرة عبر البوابة الدولية ضد شركة أورانج مصر بالتسوية الرضائية وتنازل المصرية للاتصالات عن القضية.
 - تمت التسوية الرضائية مع شركة أورانج مصر الخاصة بـ MSAN والتنازل عن القضية ضد الشركة المصرية للاتصالات.
 - تمت التسوية الرضائية في مخالفات الفطيم كايروفيسستفال سيتي ضد شركة اتصالات مصر.
 - تمت التسوية الرضائية مع شركة اتصالات مصر وشركاتها التابعة الخاصة بـ MSAN ضد الشركة المصرية للاتصالات.
- هذا بالإضافة إلى أنه تم توقيع إتفاقية National Roaming مع شركة أورانج مصر بعد مراجعة جميع العقود والالتزامات القانونية المترتبة على تلك الاتفاقية.

مراقب الحسابات

مع مراعاة أحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها ولائحتها التنفيذية، يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه. ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير مراقب الحسابات وأن يستوضح ما ورد به. كما أن مراقب الحسابات يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها، ولا يمتلك أية أسهم فيها لا عضواً في مجلس إدارتها، ولا تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا حتى الدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة، وهو يقدم آراء محايدة تماماً، كما أن عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

كما يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة في حالة مساهمة الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥% من رأس مال الشركة.

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تحرص الشركة المصرية للاتصالات على أن تحقق أقصى درجات الشفافية والإفصاح، حيث تقوم بالإفصاح بشكل دوري عن كافة الإفصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات عليها، كما تلتزم بالإفصاح بشكل فوري عن أية أحداث جوهرية طارئة قد تؤثر على أداء السهم أو قد تؤثر على مصلحة السادة المساهمين وكذا هيكمل ملكية الشركة وتفصح عن أية معلومات أخرى باستخدام نماذج الإفصاح المعتمدة من البورصة المصرية.

حيث ترسل الشركة كافة الإفصاحات أو المعلومات الجوهرية الخاصة بها الي السادة البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما تضع هذه الإفصاحات على الموقع الإلكتروني الخاص بها <https://ir.te.eg/>.

كما تقوم الشركة بالإفصاح عن أهدافها ورؤيتها وطبيعتها نشاطها من خلال القنوات المختلفة والتي تشمل الموقع الإلكتروني للشركة والتقارير السنوي لها وخلال لقاءات مجلس الإدارة مع السادة المساهمين.

كما تقوم الشركة باعتماد نظام شامل ومتميز لرفع الكفاءات والتدريب حيث تقوم بالإعلان عن البرامج التدريبية المتاحة للعاملين على شبكة الاتصال الداخلي لها (الانترانت) وكذا ارسال الخطة التدريبية بخطاب رسمي لكافة القطاعات بالشركة.

يتم اعتماد نظام اثابة لتحفيز العاملين طبقا لمؤشرات قياس الاداء القياسية الموضوعة ونسبة تحقيق الاهداف لكل وظيفة وطبقاً لمعايير محددة طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة

وتولي الشركة المصرية للاتصالات اهتماما بالغاً للرعاية الصحية للعاملين الحاليين بالشركة واسرهم وكذلك السادة العاملين الحاليين للمعاش وذلك عن طريق الادارة العامة للخدمات الطبية والشبكة الطبية لمقدمي الخدمة الممتدة في جميع انحاء الجمهورية، كما يتم تقديم العديد من الخدمات المتنوعة للعاملين وذلك عن طريق الادارة العامة لخدمات العاملين طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام:

لم تقم الشركة بمخالفات جسيمة، كما لا توجد أحكام صادرة بشأنها قد تنتج عنها التزامات أو تعويضات جوهرية تتحملها الشركة.

علاقات المستثمرين

تؤمن الشركة المصرية للاتصالات بأهمية دور علاقات المستثمرين كحلقة الوصل بين الشركة والسادة مساهميها والسادة المحللين الماليين الخارجيين كما أن علاقات المستثمرين هي المسئولة عن فتح قنوات الاتصال بالجهات الخارجية (البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية).

لذا تولي الشركة عناية كبيرة لعلاقات المستثمرين بها حيث تقوم بالاستعانة بفريق عمل على أعلى مستوى من الكفاءة ومن ذوي الخبرات المتميزة في هذا المجال ، حيث يشترك مسئول علاقات المستثمرين في وضع استراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة كما يقوم بتقديم تقارير دورية لتحليل أداء السهم وتقديمه للإدارة التنفيذية ، كما يقوم بوضع استراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الاستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة .

ترتكز استراتيجية علاقات المستثمرين على:

إنشاء وتقديم رسالة استثمارية متسقة للسادة المستثمرين عن الشركة لتمكين سهم الشركة من الوصول إلى تقييمه العادل، مع مراقبة وعرض آراء المستثمرين فيما يتعلق بأداء الشركة على الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

أهداف الإدارة العامة لعلاقات المستثمرين:

- تعزيز التفاعل مع المستثمرين والمحللين الحاليين وتبادل وجهات النظر وزيادة وعيهم حول العوامل الرئيسية المؤثرة على القيمة العادلة للسهم.
- تحقيق أفضل مستوى للشفافية والإفصاح من خلال التواصل المستمر مع السادة المحللين والمستثمرين والبورصة المصرية مع الالتزام الكامل بالقواعد والقوانين المنظمة للإفصاح.
- العمل على استهداف شرائح مختلفة من المستثمرين وذلك بغرض تنويع قاعدة المستثمرين.
- العمل على توضيح أثر القرارات الداخلية للسادة الإدارة التنفيذية على أداء السهم واستعراض آراء المساهمين والمستثمرين حول استراتيجية الشركة وقراراتها مع الإدارة التنفيذية.
- العمل على زيادة التغطية البحثية حول سهم الشركة من خلال توفير كافة العروض التقديمية الإفصاحات الدقيقة والتحديث المستمر لاستراتيجية الشركة والمؤشرات المالية بشكل أكثر سلاسة.
- تحقيق الاستفادة الكاملة من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لتعزيز الصورة العامة للشركة وتحقيق التواصل الدائم مع المستثمرين من الأفراد.

كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بالشركة بالقيام بالآتي:

- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة.
- الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على ربحتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات المطلوبة لتوضيح أي أخبار.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف المستثمرين بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
- حضور الفعاليات المختلفة لتمثيل الشركة فيما يخص العروض التقديمية للمستثمرين.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة والاشتراك في إعداد التقارير الدورية التي يهتم بها المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.



أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

تقوم الشركة بإعداد التقرير السنوي الخاص بها باللغة الانجليزية وتضعه على الموقع الالكتروني لها، توقفت الشركة عن اعداد التقرير خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٧) وقامت الشركة بإعادة إصدار التقرير السنوي منذ العام ٢٠١٨ ثم توقفت بسبب ظروف وباء كورونا وسوف تعيد إصداره في السنوات المقبلة. تقوم الشركة بنشر عرض تقديمي متكامل بشكل ربع سنوي استعاضة عن التقرير السنوي حتى صدوره على الموقع الرسمي لها.

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة بإعداد التقرير الربع سنوي بشأن الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذاً للمادة ٣٠ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

تقرير الاستدامة

قامت الشركة بعمل تقرير للاستدامة وفقاً لمتطلبات هيئة الرقابة المالية والمرفق بتقرير مجلس الإدارة وفقاً للمادة ٤٠ وتقوم الشركة بعدد من ممارسات عديدة للاستدامة تطبقها المصرية للاتصالات مثل:

استدامة صاحب العمل

- تمكين متحدي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة من أن يصبحوا جزءاً من فريق الشركة
- توفير فرص متساوية لكل أعضاء فريق العمل
- توفير فرص التعليم واستدامة التدريب لكل أعضاء فريق العمل

الاستدامة البيئية

- تقديم شراكات استدامة الموردين كلما كان ذلك ممكناً
- الحد من استهلاك المياه
- تحسين استهلاك الطاقة
- إدارة وإعادة تدوير المخلفات
- طابعات مركزية مما يقلل من استخدام الأوراق.
- استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED بدلاً من المصابيح الوهاجة مما يوفر الطاقة

الاستدامة الاجتماعية

- تشجيع أعضاء فريق العمل على الانخراط في العمل المجتمعي التطوعي
- تنظيم أنشطة من شأنها الحث على التبرع ونشر الوعي بمسؤوليتنا تجاه مجتمعنا
- تقديم محاضرات تعليمية وتوعوية داخل مقر الشركة.

الموقع الالكتروني

يوجد موقع إلكتروني يتم تحديثه بشكل دوري وهو موقع الكتروني تفاعلي حيث تقوم الشركة باستقبال اسئلة واستفسارات السادة المساهمين والمحليين الماليين وطلبات الانضمام للقائمة البريدية للشركة من خلال المكان المخصص لذلك بالموقع ويتم الرد على هذه الاستفسارات خلال ٢٤ ساعة.

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

تتضمن لائحة شئون العاملين ضمن بنودها ميثاق الاخلاق والسلوك المهني الذي يحتوي على القيم والمبادئ الاساسية التي يجب على العامل ان يعمل في إطارها، حيث تضع لائحة شئون العاملين بالشركة الأسس والقواعد الواجب اتباعها لضمان اتباع السلوك المهني ومراعاة الاخلاق في العمل، حيث توضح حقوق وواجبات العامل والأمور المحظورة والتي قد تعرضه للمسائل القانونية.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

يتم الاختيار والترقي للوظائف العليا والاشرفية في ضوء ضوابط ومحددات لائحة نظام العاملين، وبما يسمح بتتابع السلطة ونقل الخبرات.

يتم وضع سياسات الترقيات والتدرج الوظيفي وفقا لعدة عوامل أهمها نظام الاختبارات من خلال الإعلان عن شروط شغل الوظيفة على صفحة الاتصال الداخلي والبريد الإلكتروني بالشركة ثم يخضع الموظف للاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية أمام لجنة تقييم مكونه من (الموارد البشرية – الجهة الفنية) ويتم إظهار النتائج وترقية الموظف مع حصوله على مزايا وبدلات الوظيفة. مما يحقق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال اختيار العنصر البشري المناسب وخلق كوارد بشرية جديدة قادرة على مواكبة سوق مشغل الاتصالات المتكامل وإتاحة الفرصة أمام العاملين بشركات المجموعة للحصول على مزايا مادية وإرساء مبدأ الشفافية بين العاملين بالمجموعة

سياسات الاجور وبرامج الحوافز والمكافئات

يتم وضع سياسات الأجور للعاملين وفقاً للسياسات التي تنظمها لائحة نظام العاملين حيث يتم تقييم الوظيفة داخل جدول الاجور ويتم تحديد قيمة الاجر في ضوء معايير تسعير الوظيفة بهيكله الاجور .ويتم إعداد خطط وبرامج للحوافز والمكافئات وفقاً لمعدلات الاداء القياسية وفقاً للخطط الممنهجه لتحقيق المستهدف منها. ويتم وضع قيمة البدلات المهنية في ضوء معايير قياسية موضوعة بعناية ومحددة بلائحة نظام العاملين حيث تختلف قيم البدلات المهنية باختلاف طبيعة كل وظيفة وأهميتها بالهيكل التنظيمي للشركة وترتبط البدلات المهنية النقدية بالعمل القائم به فعلياً.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يحق لجميع السادة العاملين او السادة العملاء الابلاغ عن المخالفات او طلب التحقيق في واقعة ما ويختص بالتحقيق قطاع الشئون القانونية ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة بداية من الانذار وحتى الفصل من الخدمة وذلك طبقا لللائحة الجزاءات التأديبية الخاصة بالعاملين بالشركة المعلنة والمنشورة على الموقع الداخلي الخاص بالعاملين بالشركة.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

- يوجد لدى الشركة تعليمات بتعاملات السادة الداخليين بها حيث يتم بصفة دورية ارسال تعليمات للسادة الداخليين بالمواعيد المحظور التعامل خلالها حيث تقوم الشركة بالآتي:
- حظر تعامل أي من الداخليين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
 - حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون ٢٠% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
 - حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسؤولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

جدول متابعة تعاملات الداخليين على أسهم الشركة

لا يوجد تعاملات للداخليين للسادة الادارة التنفيذية والسادة أعضاء مجلس الإدارة.

مساهمة الشركة خلال عام ٢٠٢٢ في مجال المسؤولية المجتمعية

تولي الشركة المصرية للاتصالات من خلال دورها الرائد كأول مشغل اتصالات متكامل في مصر اهتماماً كبيراً بالمجتمع، لذا فإن رؤيتنا للاستدامة والمسؤولية المجتمعية تهدف إلى استخدام خدماتنا في إثراء حياة الأفراد وتحفيز التنمية البشرية، حيث نثق بقوة في تقنيات خدمات الاتصالات في تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

ترتكز الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة على تحقيق فوائد طويلة الأمد للوطن تنسجم مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ومع رؤية الدولة ٢٠٣٠، مما يخلق أثراً إيجابياً على المجتمع في مجالات متعددة مثل التعليم والتدريب، وتنمية المجتمع، والرعاية الصحية. ومن خلال المسؤولية المجتمعية تولي الشركة اهتماماً للفتات الأولى بالرعاية والتي تشمل الفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة المعيلة والشباب، كما نولي عناية واهتمام كبيرين بموظفينا إيماناً منا بأنهم من أئمن أصولنا حيث يتم إعداد برامج متخصصة لدعم احتياجات العاملين كما يتم إشراكهم في صناعة القرار وفي مختلف المبادرات والأنشطة الاجتماعية.

كما نؤمن بأن المسؤولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من تلك المؤسسات بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة .

محور تطوع خدمات الاتصالات والإنترنت لخدمة المجتمع

يهدف هذا المحور إلى توظيف الخدمات التي تقدمها الشركة وتطويعها لتطوير المجتمع المصري بما يتوافق مع استراتيجية "مصر الرقمية"، وفي هذا الإطار، تم تحقيق الإنجازات التالية:

- مشروع العلاج عن بعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تجديد خدمات الربط والاستضافة لعدد ١٠٩ موقع بعدد ٢٠ محافظة من محافظات الوجه القبلي والقاهرة الكبرى ودمياط وكفر الشيخ وجنوب سيناء والإسكندرية والبحر الأحمر وعدد من المستشفيات الجامعية بالمحافظات المختلفة وتم دعم المشروع من قبل الشركة المصرية للاتصالات منذ عام ٢٠١٧ بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف ربط الوحدات الصحية في الأماكن التي تفتقر للخدمات الطبية بالمستشفيات العامة لضمان تقديم خدمات صحية أفضل للفتات الأكثر احتياجاً وخاصة في المناطق البعيدة والنائية.

- إستضافة موقع المجلس القومي لشئون الإعاقة: تجديد خدمات الاستضافة للموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس القومي لشئون الإعاقة والذي تقوم الشركة المصرية للاتصالات بدعمة منذ عام ٢٠١٨. وقد تم إطلاق الإصدار الجديد لموقع المجلس القومي لشئون الإعاقة بالتنسيق مع الشركة حيث تم دعمه بمجموعة من الخدمات المعلوماتية التي تتيح لزوار الموقع كافة الوسائل اللازمة للوصول والاستفادة من الخدمات المقدمة، كما يحتوي الإصدار الجديد على كافة سبل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك توفير جزء خاص لعرض فيديوهات للمحتوى مترجمة بلغة الإشارة لخدمة الأشخاص ذوي القدرات الخاصة من ضعاف السمع.

- تحديد الدعم لمبادرة ١٠٠ مليون صحة: تحمل تكلفة تجديد الباقات الشهرية لعدد ٦٠٠٠ شريحة محمول (Data) والتي تم توفيرهم للمبادرة من قبل الشركة المصرية للاتصالات منذ عام ٢٠١٩ حيث تقوم وزارة الصحة بمتابعة الحالات المصابة والتواصل معهم لاستكمال إجراءات الفحص وصرف العلاج اللازم وذلك عن طريق المراكز الصحية والبالغ عددهم ٥٤٠٠ مركز على مستوى ٢٧ محافظة، وتهدف المبادرة إلى دعم عدداً من المبادرات الرئاسية وهي مبادرات مستمرة تقدم بشكل دائم في كافة أنحاء الجمهورية وتتضمن دعم صحة المرأة المصرية وصحة الأم والجنين والاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى الأطفال حديثي الولادة بالإضافة إلى المبادرات الرئاسية الجديدة لفحص ما قبل الزواج وكبار السن،

- تحديد الدعم لمستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧: تقديم الدعم للمستشفى لثمانية أعوام على التوالي من خلال توفير ما يلي:

- توفير خدمات الإنترنت بسرعة ١٠٠ ميجا في المستشفى لتعزيز عمليات البحث العلمي
- استضافة مركز بيانات المستشفى لضمان حماية بيانات المرضى
- الربط بين فرع المستشفى في طنطا وفرع المستشفى في القاهرة لرفع مستوى الأداء في فرع طنطا بالإضافة إلى سهولة تبادل بيانات المرضى بين الفرعين

- تحديد الدعم لمستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي للسنة الثالثة على التوالي: توفير الخدمات التالية للمستشفى:

- خدمات الربط بين المستشفى ومعمل التحاليل وأقسام المستشفى لسهولة نقل البيانات
- توفير خدمة الإنترنت بسرعة ٦٥ ميجا لتعزيز عمليات البحث العلمي
- توفير مركز اتصالات للمستشفى لتسهيل عمليات التواصل بين السيدات المصابات بسرطان الثدي والمستشفى بالإضافة إلى توفير التكلفة التي كانت تنفقاها المستشفى على استئجار مراكز للاتصال، وبالتالي إعادة توجيه تلك المبالغ في علاج المريضات.

- تحديد الدعم لمستشفى الناس للأطفال للسنة الثالثة على التوالي: من خلال توفير الخدمات التالية:

- خدمات الإنترنت بسرعة ٢٠٠ ميجا عبر كابلات الفايبر و١٥٠ ميجا على تقنية Wi-max
- ٣٠ ميجا خط ربط و١٠ ميجا لمكتب المستشفى بالمعادي
- ٥٠٠ خط موبايل لرفع كفاءة العمل بالمستشفى وتسهيل عملية التواصل بين الأطقم الطبية والعاملين بالمستشفى

محور الصحة

يهدف إلى توفير خدمات صحية عالية الجودة للمواطنين غير القادرين، بالإضافة إلى رفع كفاءة المنشآت الصحية التي توفر خدماتها بالمجان للمواطنين. وفي هذا الإطار، تم إنجاز العديد من المبادرات على النحو التالي:

- إنشاء وحدة فرم وتعقيم النفايات الطبية بمستشفى شفاء الأورمان لعلاج الأورام بصعيد مصر: نجحت المبادرة في توفير وحدة فرم وتعقيم النفايات الطبية بمستشفى شفاء الأورمان لعلاج الأورام بالمجان وذلك بهدف الحفاظ على البيئة وتسليمها للأجيال القادمة بحالة جيدة. تساهم هذه المبادرة أيضاً في توفير النفقات التي تتحملها مستشفى شفاء الأورمان لنقل النفايات الطبية من خلال إيجاد حل بديل ومستدام متمثلاً في توفير هذا الجهاز الذي يقوم بفرم و تعقيم النفايات الطبية الخطرة وتحويلها إلى نفايات عادية، وتوفير المبالغ المستخدمة في النقل الآمن للنفايات الطبية وإعادة توجيهها إلى علاج المرضى.

- مبادرة استبدال الجهاز الخارجي للأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية الذين خضعوا لعمليات زراعة القوقعة من قبل: تهدف المبادرة إلى استبدال الأجزاء الخارجية لقوقعة الأذن الإلكترونية أو التي تعمل بدون كفاءة، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية لتحقيق أقصى استفادة من عمليات الزراعة التي تمت من قبل. تساعد هذه المبادرة أيضاً على تجنب عودة هؤلاء الأطفال إلى حياة الصمم والعزلة عن المجتمع مرة أخرى، وما يترتب على ذلك من انهيار الأسرة على المستويين النفسي والاجتماعي، بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف الصيانة اللازمة للأجهزة السمعية الخارجية، أو شراء قطع غيار جديدة في ظل ارتفاع التكاليف علماً بأن العمر الافتراضي للسماعة هو ٧ سنوات طبقاً للبروتوكولات العالمية والتقارير الفنية وإرشادات الشركات المصنعة لتلك الأجهزة. وتتوقف السماعه بعد تلك المدة عن العمل بكفاءة.

محور التعليم وتمكين الشباب

يهدف إلى تطوير القدرات والكفاءات والمؤهلات لدى الأفراد بما يتناسب مع سوق العمل. وتركز الشركة في محور التعليم والتدريب بشكل خاص على تأهيل الشباب للقيادة بهدف إنشاء قاعدة شبابية من الكفاءات القادرة على تولي المسؤولية واستكمال بناء المجتمع. في هذا الإطار، أطلقت الشركة عدد من المبادرات على النحو التالي:

- مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: في ضوء النجاحات المستمرة والصدى الواسع الذي حققته مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية بالمحافظات المختلفة تم التوسع في إنشاء فرع جديد لمدارس WE بمحافظة الوادي الجديد ليصبح إجمالي عدد المدارس الفنية التي تم تطويرها وتحويلها إلى مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية إجمالي عدد ٧ مدارس بمحافظات القاهرة – الجيزة – الإسكندرية – السويس – الدقهلية – المنيا – الوادي الجديد، وهي مدارس ذكية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف إعداد جيل من العمالة الفنية المؤهلة والقادرة على المنافسة بسوق الاتصالات المحلي والإقليمي والدولي.
- تشغيل وتفعيل مركز الإبداع وريادة الأعمال للشباب "قصر السلطان حسن كامل": بدء تشغيل وتفعيل الخدمات التدريبية والاستشارية الفنية والتقنية التي يقدمها المركز للفئات المستهدفة من رواد الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة على مختلف تخصصات علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بعد الافتتاح الرئاسي للمركز يوم الأربعاء الموافق ٦ يوليو ٢٠٢٢ والذي يهدف إلى توفير بيئة محفزة للابتكار التكنولوجي وإعداد جيل من الكوادر الشبابية للمساهمة في دعم وتطوير صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال معامل لكبرى الشركات العالمية وحاضنات تكنولوجية للشركات الناشئة ومساحات عمل مشتركة وقاعات للتدريب والاجتماعات ومساحات للفاعليات.

- تقديم منح دراسية تحمل اسم الشركة المصرية للاتصالات لطلاب جامعة مصر المعلوماتية EUI بالعاصمة الإدارية الجديدة: تهدف المبادرة لتقديم منح دراسية تحمل اسم الشركة المصرية للاتصالات للطلاب الأوائل في شهادة الثانوية العامة والملتحقين بجامعة مصر المعلوماتية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتنقسم المبادرة إلى خمس سنوات أو خمس مراحل طبقاً لسنوات دراسة الطلاب الحاصلين على المنحة داخل الجامعة. تستهدف المبادرة دعم وتخريج كوادر متميزة في مجالات هندسة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب. يحصل الطلاب على منحة الشركة المصرية للاتصالات والتي تشمل رسوم الدراسة والإقامة وتكاليف السفر للدراسة بالجامعة الأجنبية خلال العام الدراسي النهائي، وذلك وفقاً لاجتياز الطلاب المعايير الموضوعية للاستمرار في الحصول على المنحة.

دعم المرحلة الثالثة من برنامج "هي تقود She Leads"

والتابع لمؤسسة شباب القادة YLF: برنامج يهدف إلى دعم طالبات التعليم الفني وتطوير مهاراتهم ليصبحن رائدات أعمال في المستقبل باعتبارهن جزء أساسي في عمليتي التطور الصناعي والنمو الاقتصادي في البلاد. وقد تم البدء في تنفيذ البرنامج منذ ٣ سنوات (الأعوام ٢٠٢٠/٢٠١٩ - ٢٠٢١/٢٠ - ٢٠٢٢/٢٠٢١)، وجاري الآن العمل على تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج، حيث تحصل الفتيات المشاركات في البرنامج على برامج تدريبية متخصصة في ريادة الأعمال والقيادة ومهارات العرض والتقديم وكذلك البرامج التقنية التي تساعدن على تنفيذ مشروعاتهن، وقد نجح البرنامج في عامه الثالث فيما يلي:

- زيادة عدد المدارس المشاركة في البرنامج هذا العام إلى ٦ مدارس تعليم فني وهي (مدرسة رقي المعارف للتعليم الفني في شبرا - مدرسة WE للتكنولوجيا التطبيقية بمدينة نصر - مدرسة الإسماعيلية الكهربائية - مدرسة بني سويف للتعليم الفني للبنات - مدرسية المنيا الكهربائية للتعليم الفني) بزيادة عدد ٣ محافظات للمبادرة هذا العام.
- إعداد وتدريب عدد ٢٠٠ فتاة تعليم فني مقسمين إلى ٦٠ فريقاً من رائدات أعمال بأفكار مختلفة لمشروعات صغيرة تعمل المبادرة على مساعدتهن في تنفيذها على أرض الواقع.
- جاري الآن العمل على التحضير للمسابقة الختامية لاختيار أفضل أفكار المشروعات الصغيرة وذلك لتحصل الفرق الفائزة على دعم مادي يساعدن في تنفيذ مشروعاتهن.

محور دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة

- يهدف إلى دمج ذوي القدرات الخاصة في المجتمع المصري وتحسين نوعية الحياة. وقد تم تحقيق الإنجازات التالية:
- رعاية الأولمبياد الخاص المصري: نجحت المبادرة في دعم أبطال الأولمبياد الخاص المصري على المستوى الرياضي والصحي والنفسي على النحو التالي:
- تم تدشين عدد ٦ مركز للتدريب التكنولوجي للاعبين ذوي الإعاقات الفكرية على مهارات الحاسب الآلي في محافظات القاهرة والجيزة والبحر الأحمر وبورسعيد بإجمالي المستفيدين يقرب إلى ١٠٠ لاعب ولاعبة.
- تم تدشين عدد ١٤ مركزاً مهنياً وحرفياً بالمحافظات المختلفة ليصبح عدد المستفيدين بمشروع التدريب المهني والحرفي (١٠٠٠ لاعب ولاعبة) من ذوي الإعاقات الفكرية لسوق العمل في بعض مجالات الحرف اليدوية والمهنية.
- تم إصدار عدد ٣٠٠٠ بطاقة صحية جديدة ليصل إجمالي عدد المستفيدين إلى ٨٠٠٠ مستفيد من ذوي القدرات الخاصة.
- المشاركة في العديد من معارض الحرف اليدوية (تراثنا - ديارنا - البازار) لعرض المنتجات المصنعة بأيدي أبطال الأولمبياد الخاص المصري بمختلف مراكز التأهيل.
- تنظيم العديد من الملتقيات (قوافل طبية - ندوات توعية - لقاءات أسر - لقاءات متطوعين) في العديد من المحافظات المختلفة.
- مشاركة لاعبات المنتخب المصري للأولمبياد الخاص ببطولة كرة القدم النسائية الموحدة والتي أقيمت بمدينة ديترويت الأمريكية خلال الفترة من ٣١ يوليو وحتى ٦ أغسطس ٢٠٢٢ وحصولهم على الميدالية البرونزية.

محور تنمية المجتمع

- يهدف إلى الوصول للفئات الأكثر احتياجاً في أنحاء الجمهورية للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وتم تحقيق ما يلي:
- دعم وتمكين الأسر المنتجة:
- إقامة سلسلة معارض ديارنا تحت رعاية الشركة المصرية للاتصالات كراعي رئيسي والتي بلغت حوالي ١٥ معرض على مستوى المحافظات المختلفة والتي تضم أكثر من ٥٠٠٠ عارض.
- تم التدريب الفعلي لعدد ٥٥٠ من موظفي الديوان العام لوزارة التضامن الاجتماعي وكذلك تدريب عدد ٢٤١ من ذوي القدرات الخاصة، ليصبح إجمالي عدد المتدربين منذ بدء تنفيذ البروتوكول وحتى تاريخه ٧٩١ متدرب.
- تنمية محافظة سيناء
- قافلة التدخل السريع بقرى مركز الشيخ زويد
- دعم مدارس التربية الفكرية بالعريش
- دعم وتجهيز مجمع مدارس التربية الخاصة بمدينة العريش والذي يخدم الأطفال من ذوي الهمم (سمعي وبصري وفكري) على مستوى جميع مدن وقرى محافظة شمال سيناء (مركز العريش، مركز بئر العبد، مركز الحسنة، مركز نخل ومركز رفح) وذلك لخدمة الأعداد المقيمة والمتردة وأستهداف أعداد أكبر بمراكز المحافظة.

مبادرة "فرحة رمضان مع WE طول الشهر الكريم"

لتوزيع ٥٠ ألف كرتونة مواد غذائية بالتعاون مع بنك الطعام المصري.

رئيس مجلس الإدارة

د. محمد عبد الحليم

دكتور / ماجد عثمان

